

الموضوعية عند هاكس فيبر

بين النَّمط المثاليِّ وأُجْيَدةُ الْخُلُقِيَّةِ

د. سُلَاح قانصُوه

كان فيبر أقرب الباحثين المتألين تناولاً لقضية الموضوعية، في سعيه الدؤوب نحو تحليلاً مقاييسها ومستوياتها ، حيث قع رفاته - في أغلب الأحيان - بضروب من اللبس ، والغموض ، وشك المصطلحات . كان أو فهم تصريحاً ، وأشدهم إبرازاً للمشكلات الأساسية في بحث قضية الموضوعية ، ومحاولة تحقيقها في العلوم الإنسانية أو العلوم الثقافية ، بحسب تسميتها المفضلة التي تتلمذ فيها على «ريكرت» بوجه خاص . ويمكن أن نوجز هذه المشكلات في مشكلتين : تتعلق الأولى بالصلة بين المفاهيم والقضايا السوسيولوجية العامة من جهة والواقع التاريخي العيني من جهة أخرى ، وتتصل المشكلة الثانية بالعلاقة بين الموقف التقوية أو الأحكام المعيارية من ناحية ، وبين المعرفة التجريبية أو العلمية من ناحية أخرى .

وقد قدم فيبر للمشكلة الأولى حلًّا يقوم على أساس ما أطلق عليه مصطلح «النمط المثالي» (Ideal Type) ، كما اقترح حلًّا للمشكلة الثانية اقترب باسمه كثيراً هو «أُجْيَدةُ الْخُلُقِيَّةِ» (Ethical neutrality).

ينظر فيبر على التحليل العلمي للثقافة (أو الظواهر الاجتماعية ، بمعنى أضيق) أن يكون «موضوعياً» على نحو مطلق^(١) . ولكن أن يعني التحليل «الموضوعي» للحوادث الثقافية ذلك التحليل الذي يقوم على مثل أعلى للعلم ، يُرِدُّ فيه الواقع التجريبي إلى «قوانين» ، فهذا في نظره أمر خلو من المعنى^(٢) . فهو إذن لا ينكر الموضوعية ، بقدر ما ينكر طرائزاً معيناً منها ، لا يميز بين موضوعات العلوم الثقافية وموضوعات العلوم الطبيعية . والتحليل العلمي للثقافة المردود إلى القوانين ، لا يغدو خلواً من المعنى ، لأن الحوادث الثقافية أو التفاسية (المقلية أو الروحية) أقل خصوصاً لحكم القانون «موضوعياً» ، بل هو خلو من المعنى لأسباب أخرى : أولاً - ليست معرفة القوانين الاجتماعية معرفة للواقع الاجتماعي ، بل هي بالأحرى واحدة من بين معونات متعددة ، تستخدمها عقولنا لبلوغ هذه الغاية ، أي معرفة الواقع الاجتماعي . ثانياً - إن معرفة

الحوادث « الثقافية » لا يمكن إدراكتها إلا على أساس قاعدة من الدلالة أو الأهمية التي نعزّوها إلى تجمعات عينية من الواقع في مواقف عينية « فردية ». فبأي معنى ، وفي أي موقف ، يكون الأمر على هذا النحو ؟ إنها مسألة لا يكشف لنا القانون عنها ، ولا تُقرّر إلا وفقاً للأفكار أو المفهومات القيمية ، وفي الضوء الذي تنظر بوجهه إلى « الثقافة » في كل حالة فردية . فالثقافة قطاع محدود في نطاق لا محدودية العملية العالمية الحالية من المعنى ، وهي ذلك القطاع الذي تهبه الكائنات البشرية المعنى والأهمية والدلالة^(٢) .

والفارق الذي يميز العلوم الإنسانية (الثقافية) عن العلوم الطبيعية ، هو « الإناطة بالقيم » (Value-Relevance) . ويدين فيبر في هذا التمييز « لريكرت » الذي يُردُّ إليه تحديده لدلالة هذا المصطلح ، من حيث إشارته إلى « الاهتمام » (Interest) العلمي الذي يعين لدى الباحث موضوع الدراسة ومشكلات التحليل التجريبي^(٤) . فالعلوم الثقافية بحسب تعريف فيبر هي العلوم التي تخلل ظواهر الحياة على أساس من دلالتها أو أهميتها الثقافية . ودلالة تشكيل ما من الظواهر الثقافية وأهميته ، لا يمكن اشتقاقهما أو فهمهما على أساس نسق من القوانين التحليلية ، مهما كان إتقانه وكماله ، ما دامت دلالة الحوادث الثقافية وأهميتها تفترض مسقاً « توجيهياً قيمياً » نحو هذه الحوادث . فمفهوم الثقافة إذن ، مفهوم قيمي . ويصبح الواقع التجريبي ثقافة بالنسبة لنا . بقدر ما نقرنه وننسبه إلى أفكار قيمة^(٥) .

ومنه حقيقة صورية منطقية خالصة هي التي تنطوي في حديثنا عن التجذر (Rootedness) الضروري منطقياً عند كل الكيانات أو الأفراد التاريخية في « الأفكار أو المفهومات التقويمية » . ولا يتقوم الافتراض المسبق « الترسندنتالي » لكل « علم ثقافي » في أن تكون ثقافة بعینها أو أي ثقافة على وجه العموم ذات قيمة ، ولكنه يكمن في كوننا « كائنات ثقافية » ، وُهبت المقدرة والإرادة على اتخاذ اتجاه أو موقف مقصود حيال العالم ، وإعارته « الدلالة » والأهمية . وكيفما تكون هذه الدلالة أو الأهمية ، فإنها ستؤدي بما إلى الحكم في ضوئها على ظواهر معينة للوجود الإنساني ، وإلى الاستجابة إلى هذه الظواهر ، على نحو ما تكون عليه من احتواء لمعنى ، إيجابياً كان أم سلبياً . ومهما يكن من محتوى هذا الاتجاه أو الموقف ، فإن هذه الظواهر دلالتها وأهميتها الثقافية بالنسبة لنا . وعلى هذه الدلالة والأهمية وحدهما تقوم أهميتها العلمية ، أو اهتمامنا العلمي بها^(٦) . فعندما يتحدث فيبر عن تشريط المعرفة الثقافية من خلال « الأفكار التقويمية » ، فإنما يصنع ذلك أملاً لا نفع فريسة لألوان فطة من سوء الفهم ، للرأي القائل بأن الدلالة أو الأهمية الثقافية ينبغي ألا تنسب إلا إلى الظواهر « ذات القيمة » . فالباء في نظره ظاهرة ثقافية ، ما دام وجودها ، والشكل الذي تفترضه تاريخينا ، يسان مباشرة أو غير مباشرة « اهتمامتنا » الثقافية ، وما دامت تدفعنا إلى السعي نحو معرفة متعلقة بالمشكلات التي تدفعها الأفكار القيمية إلى بؤرة الاهتمام ، حيث تمنح هذه الأفكار قطاعاً من قطاعات الواقع دلالة وأهمية تخضعان للتحليل عن طريق هذه الأفكار والمفهومات^(٧) .

فتحن حين نسعى إلى معرفة ظاهرة تاريخية ، إنما نقصد بما هو تاريخي ما يكون ذا دلالة أو أهمية في فرديته . العنصر الحاسم في ذلك هو أنه من خلال افتراضنا المسبق بأن جزءاً متناهياً محدوداً من التنوع

اللامتناهي واللامحدود للظواهر هو وحده المهم ، والحاصل دلالة ، وتصبح معرفة الظاهرة الفردية ذات معنى من الوجهة المنطقية^(٨) .

وبدون أفكار الباحث القيمية ، لن يكون هناك مبدأ لانتقاء مادة الدراسة ، ولن تكون ثمة معرفة ذات معنى للواقع العيني . ومثلما تكون كل محاولة لتحليل الواقع عديمة المعنى إذا ما خلت من اقتناع الباحث بدلالة وقائع ثقافية جزئية معينة ، أو اقتناعه بأهميتها كذلك فإن الوجهة التي يتبعها الاعتقاد الشخصي للباحث - أي انكسار القيم في منشور عقله - هي التي تمنع الوجهة التي يضفي نحوها عمله . وقد تعين القيم التي يضفيها الباحث على موضوع بمحنة « تصوراً » (Conception) لحقبة بأسرها ، ليس فقط فيما يتعلق بما يعد « ذا قيمة » . بل أيضاً بصدق ما هو ذو دلالة وغير ذي دلالة . وما هو « مهم » و « غير مهم » بين الظواهر . فالعلم الثقافي يتضمن في معناه لدى فيير افتراضات مسبقة « ذاتية » ، حينما يشغل فقط بتلك المكونات من الواقع التي لها علاقة ما - مهما تكن غير مباشرة - بالحوادث التي يضفي عليها « دلالة » ثقافية .

وهنا قد تأخذنا الدهشة قليلاً عندما يضيف فيير قائلاً: إن العلم الثقافي رغم ذلك معرفة « عليه » ، تماماً بالمعنى نفسه الذي تكون عليه معرفة الحوادث الطبيعية الفردية المهمة ذات الطابع الكيفي^(٩) .

ويحسب رأي فيير ، ان عالم المجتمع مطالب بتقدم « تفسيرات تكون لائقة على مستوى المعنى ، وكذلك تفسيرات لائقة من جهة العلة ». وهو في هذا يختلف إلى حد ما عن « ديلتاي » الذي ترتبط عنده ظواهر الثقافة بالأفعال ، بوصفها أساليب رمزية للتعبير ، أو تخسدات للمعنى فقط . وتنحصر مهمة عالم المجتمع في نظره على السعي إلى « تفهم » هذه المعاني . ولا حاجة للعالم بذلك إلى التعميمات القائمة على العليّة . وهكذا يختلف مع فيير الذي يتخذ موقفاً خاصاً من منهج التفهم . فهذا المنهج يمكن أن يصاغ على نحو لا يتجانف مع مناهج العلم المروفة . وهذا هو ما يوضحه في تطبيقه على ما يسميه بالنمط العقلي لل فعل الذي يستخدم فيه الفاعل الوسائل المناسبة على الوجه الذي يتيسر فيه معرفتها من الناحية العلمية ، بما يتاح لنا من إمام بنتائج العلم التجري . وفي عملية التفهم - في هذه الحالة - يمكن أن نقدم فرضياً يفسر أي فعل بإرجاعه إلى غاية يفك فيها الفاعل ، ويطلبها بوسائل عقلية . ولكن شريطة أن تصاغ هذه الفروض في مصطلحات ذاتية ، ليمضي بها الباحث إلى صوغ تفسيرات أبعد ، لشرح الامحرافات عن هذه الفروض^(١٠) .

بيد أن العليّة عند فيير لا تؤدي الوظيفة عينها التي تؤديها في العلم الطبيعي ؛ لأن الظاهرة الثقافية ظواهر فردية كيفية . وحينما يتعلق الأمر « بفردية » الظاهرة ، فإن مسألة العليّة لا تكون مسألة « قوانين » ، ولكن مسألة « علاقات » « عليه عينية » ، فردية . وهي ليست إدراجاً خادثة تحت عنوان عام ، بوصفها حالة مماثلة ، ولكنها عزو وإسناد (Imputation) خادثة ، كنتيجة متربة على تجمع أو تشكييل معين .

وحيثما كان التفسير العليّ لظاهرة ثقافية (فردية ، تاريخية) محل النظر ، فإن معرفة « القوانين » العليّة ليست هي الغاية من البحث ، بل هي وسيلة وحسب . فهي تيسر العزو أو الإسناد العليّ لمكونات الظاهرة

التي تكون فريديتها ذات دلالة وأهمية من الوجهة الثقافية . وكلما كانت القوانين عامة ، أي أكثر تجريداً ، قل إسهامها في العزو العلي للظواهر الفردية ، أو بعبارة مباشرة ، في فهم دلالة المحادثات الثقافية وأهميتها . ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن معرفة القضايا « الكلية » ، ووضع المفهومات الجردة ، والتعرف على الاطرادات ، ومحاولة صوغ القوانين ، هي كلها أمور ليس لها ما يسوغها علمياً في العلوم الثقافية ، بل الأمر على الصد من هذا تماماً ؛ فإذا ما كانت المعرفة العليّة تتالف من عزو نتائج عينية فردية إلى علل عينية فردية ، فإن أي عزو « صحيح (Valid) لأي نتيجة فردية دون تطبيق معرفة « نمولوجية » (أي معرفة السياق العلي المتكرر) يغدو أمراً مستحيلاً بوجه عام⁽¹¹⁾ . فإذا ما نسب إلى مكون فردي واحد لعلاقة ما ، في حالة عينية (أي فردية كيفية) التبعة العليّة لنتيجة ما ، فإن تفسيره العليّ يمكن أن يتعمّن في حالات أخرى مشكوك فيها ، بتقدير النتائج التي تتوقعها منه « بوجه عام » ، ومن سائر مكونات المركب (أو التشكيل) نفسه الذي يكون مناطاً بالتفسير . في العلوم الثقافية لا تشغل « بالقوانين » بمعناها الضيق في العلم الطبيعي المنضبط ، بل تُعني فحسب بالعلاقات العليّة « اللائقة (Adequate) » التي تعبّر عنها في قواعد ، كما تُعني بتطبيق مقوله « الإمكانية الموضوعية (Objective Possibility) (*) ». وتعين تلك الانتظامات والاطرادات ليس غاية المعرفة ، بل هو وسيلة المعرفة ؛ لأن المسألة برمتها مسألة اقتضاء (Expediency) ، تُخسّم بالنسبة لكل حالة فردية على حدة . ولئن قدرت قيمة القوانين في العلوم الطبيعية المنضبطة بحسب صدقها الكلي ، فإن أهم القوانين بالنسبة لمعرفة الظواهر التاريخية في عينيتها وفرديتها هو أقلها قيمة ؛ لأنه أخواها محتوى⁽¹²⁾ . حتى مع أوسع معرفة متخللة « للقوانين » ، تتفّق عاجزين أمام السؤال : كيف يكون التفسير العليّ لواقعة « فردية » ممكناً ، طالما يستحيل على « وصف » أقل شرائع الواقع أن يكون مستوعباً⁽¹³⁾ ؟

وفي نظر فيير يكون « الفرض (Purpose) » هو التصور للنتيجة التي تصبح « علة » لفعل . ونحن لا « نلاحظ » فقط السلوك الإنساني ، بل نستطيع فهمه ، ونرغب فيه (أي الفهم) ، والأفكار القيمية أفكار « ذاتية » بلا مراء ، وهي بطبيعة الحال متغيرة تاريخياً ، وفقاً مع طابع الثقافة التي تحكم عقول البشر . ولا يستخلص من هذا أن البحث في العلوم الثقافية ليس في وسعه إلا أن يبلغ نتائج « ذاتية » ، بمعنى أنها تصدق على شخص دون أن تصدق على الآخرين ، ولكن بالمعنى الذي يجعلها تتفاوت في الدرجة التي عندها هم أو تعني مختلف الأشخاص . أو بعبارة أخرى ، إن اختيار البحث والمدى أو الممق الذي يحاول البحث أن ينفذ إليه في الشبكة العليّة اللامحدودة ، يتعين بالأفكار القيمية التي تحكم الباحث وتسود عصره . وفي منهج البحث ، يكون « لوجهة النظر » المرشدة أهمية عظمى في إقامة المخطط التصوري (Conceptual Scheme) الذي يستخدم في البحث . ومع ذلك ، ففي « أسلوب استخدامها » يلتزم الباحث بمعايير فكرنا ، مثلما هي الحال هنا ، أو في أي مكان آخر ؛ لأن الحقيقة العلمية هي ما يكون صادقاً لكل من « يبحث » عن الحقيقة⁽¹⁴⁾ .

وليس هدف العلوم الثقافية إنشاء نسق مغلق من المفهومات يركب فيه الواقع بضرب من التصنيف

الصادق « دوماً » و « كلّياً » ، ومنه يمكن أن نستنبط الواقع مرة أخرى ؛ لأنّ مجرّد الحوادث التي لا تقبل القياس يتدقّق إلى غير نهاية نحو الأبدية . والمشكلات الثقافية التي تحرك البشر من داخلهم تتجدد دائمًا في ألوان شتّى ، والحدود التي تضم في نطاقها الحوادث الفردية التاريخية يعزل عن الجرى الالاهي للحوادث العينية ، حيث تضفي عليها المعنى والدلالة ، حدود يعرض لها التغيير . والسيارات العقلية التي تخضع للنظر والتحليل تحول وتبدل ، ففي علم الثقافة يغدو أي تثبيت منهجي للمشكلات التي ينبغي أن يعاملها أمراً لا معنى له .

وبعد أن تطول بشير المناقشة ، يتوقف ليقول : إن من الممكن أن نتحول إلى السؤال الذي يتعلّق « منهجياً » بالنظر في « الموضوعية » ، في المعرفة الثقافية ، وهذا السؤال هو : ما الوظيفة والبنية المنطقية « للمفهومات » التي يستخدمها علمنا مثل سائر العلوم ؟ أو ، ما دلالته النظرية ؟ وما الصياغة النظرية للمفهومات بالنسبة لمعرفتنا للواقع الثقافي (١٥) ؟ .

ويحاول فيبر هنا أن يقدم استراتيجية للعلم الإنساني ، يصون بها عيّنة الظواهر الثقافية في فرديتها وكيفيتها ، مع تحقيق أهداف العلم من التعليم والتحليل . وتمثل هذه الاستراتيجية فيما يسميه « بالنمط المثالي » . وهو بناء فرضي ، منطقي ، مثالي . ولدينا - كما يقول فيبر - في النظرية الاقتصادية التجريدية مثال إيضاحي لطريقة تكوين النمط المثالي ؛ لأنّ الأبنية الفرضية التجريدية تقدم لنا صورة مثالية للحوادث في سوق السلع ، في ظروف مجتمع منظم ، على مبادئ اقتصاد التبادل والمنافسة الحرة والسلوك العقلي الصارم . وهذا هو ذات النموذج التصوري (Conceptual Pattern) يضم معاً علاقات وحوادث معينة من الحياة التاريخية (أي الفردية الكيفية) في مركب (Complex) متصور ، على أنه نسق متسلق متراكب داخلياً . ويشبه محتوى هذه الفكرة « يوتوبيا » بلغتها عن طريق التوكيد والإبراز التحليلي لعناصر معينة من عناصر الواقع . وتتألق علاقة هذا البناء الفرضي التجريدي بالمعطيات التجريبية على النحو التالي :

عندما يكتشف العلاقات المشروطة بالسوق الخاصة بالنمط الذي يشير إليه البناء الفرضي التجريدي ، أو يُستتبّه في وجودها في الواقع إلى حد ما ، يمكننا حينئذ أن نجعل السمات المميزة لهذه العلاقة « واضحة » و « قابلة للفهم » ، بالرجوع إلى « نمط مثالي » (١٦) . وإنّ ، فهذا « النمط المثالي » تنظيم عقلي للعناصر المكونة المميزة ، المدركة بالعقل في الواقع التجريبي أو المظنون أنها على علاقة به . فهو « تركيبة » من عمليات الاستدلال الاستيباطية والاستقرائية ، يراد بها أن تكون أدلة يمكن بواسطتها انتقاء جوانب جوهريّة معينة من عالم الواقع وترتيبها ، أكثر ما يراد بها أن تكون صوراً دقيقة لأي أجزاء أو شرائح من الواقع . فالنمط المثالي إذن منظومة من المكوّنات التي وقع عليها اختيار الباحث بوصفها سمات فارقة حاسمة أو ماهية (١٧) .

وهذا الإجراء المنهجي في نظر فيبر لا يحدّى عنه لتحقيق هدفين ، هما : البحث على الكشف (Expository) ، والعرض (Heuristic) . ويعاون على تنمية مهارة الباحث على الإسناد العليّ في البحث ، ولكنه ليس فرضاً ، بل يزودنا بالتوجيه والإرشاد لصوغ الفروض . كما أنه ليس وصفاً للواقع ، بل يهدف إلى

إتاحة معانٍ لا تلتبس دلالتها في التعبير عن ذلك الوصف . وينبغي ألا نعده متوسطاً حساياً لفردات الدراسة؛ فهو يتشكل على أساس من توكييد وإبراز أحدى الجوانب لوجهة أو لوجهات من النظر ، و « بتركيب » (Synthesis) لظواهر فردية عينية مبعثرة ومنفصلة ، موجودة قليلاً أو كثيراً ، بل وغالباً أحياناً ، تترتب وفقاً لتلك الوجهات من النظر . وعلى هذا ، فإن ذلك البناء الفرضي العقلي لا يمكن أن يوجد تجريرياً في أي مكان من الواقع . فهو ببساطة « يوتوبيا ». والبحث التاريخي هو الذي يتصدى لمهمة تحديد المدى الذي يدنو عنده هذا النمط المثالي من الواقع أو ينأى عنه في كل حالة فردية^(١٨).

ويتحدث فيبر عن وظيفة النمط المثالي في مقال آخر على أنها المقارنة مع الواقع التجري ، لإثبات اخراfafاته عنه ، أو قائلاته معه ، ووصفها بمقتضى أكثر المفهومات معقولة ، وفهمها وتفسيرها على نحو على^(١٩) .

وثمة نظرية أو مقوله أو نظرية تقترب إلى فيبر بالطريقة التي يتقوم النمط المثالي بوجها ، وهي « الإمكانية الموضوعية ». ويعرف فيبر بالفضل في صوغها إلى عالم النفس الألماني فون كرييس (Von Kries) ١٨٨٨ . وقد تأسست عليها مؤلفات في علم الإجرام ، دارت معظمها حول طبيعة القانون الجنائي ، بينما لم تُعن بها مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، إلا في الإحصاء . وبالنسبة لعلماء الفقه المتخصصين في القانون الجنائي ، نجدهم مشغولين بالجرم على الوجه الذي تكون فيه المسألة : تحت أي ملابس يمكن التأكيد من أن أحداً قد « تسبب » بفعله في نتيجة خارجية ، تكون فيه مسألة علية خالصة؟ الواقع ، إن هذه المسألة البنية المنطقية نفسها التي تكون لمشكلة العلية التاريخية^(٢٠) .

إن مشكلات العلاقات الاجتماعية العملية للبشر - وخاصة النظام القانوني - شأنها شأن مشكلات التاريخ ، مشكلات موجهة على النحو الذي يكون فيه الإنسان مركزاً للعالم ، أي أنها تبحث في الدلالة العلية للأفعال » الإنسانية . وكما يكون التعيين العللي لفعل مجرم معين هو الذي يحدد العقاب أو التعويض القانوني ، كذلك تكون مشكلة المؤرخ المتعلقة بالعلية ، موجهة نحو ربط النتائج العينية بالأسباب العينية ، وليس موجهة نحو إقامة اطرادات مجردة . ويبيل معنى المعاير القانونية إلى الرأي القائل بأن قيام « الجرم » ، يعني إمكان انتطاق القانون عليه ، ينبغي أن يعتمد على بعض الواقع « الذاتية » المتعلقة بالفاعل (مثل القصد الجنائي) المشروط « ذاتياً » بالأهلية (Capacity) ، أي القدرة على إحداث النتائج وغيرها . والسؤال المنطقي الجوهرى هنا (سواء في القانون أم في التاريخ) ، هو: كيف يكون عزو نتيجة عينية إلى علية عينية أمراً مكناً ، ويُقبل تتحققه من حيث المبدأ على أساس من القول بأن هناك عوامل علية بغير حدود قد شرطت وقوع الحادث الفردي؟ إن القاضي لا يحمل بكل هذه العوامل ، بل ينتهي من العناصر المكونة للحادث ما يجعله متعلقاً بإدراجه تحت طائلة القانون . كذلك المؤرخ ، يستبعد من الخضم الالعذود من مكونات الفعل الواقعى ما يراه « غير مناط علية »^(٢١) .

فمشكلتنا الحقيقة هي : بأي إجراءات منطقية نكتسب الاستبصار؟ وكيف يمكننا أن نقر أن « تلك » العلاقة العلية توجد بين تلك العناصر « الجوهرية » المكونة للنتائج ، وبين عناصر مكونة معينة من بين لا

محدودية العوامل المعينة؟ فدون شك، ليس عن طريق «اللماحة» البسيطة لجرى الحوادث في أي حالة؛ إذ ليس الأمر على هذا النحو على الإطلاق، إذا ما فهم منه صورة فتوغرافية عقلية، لا تتضمن أي افتراضات مسبقة لكل الحوادث الفيزيائية والعلقانية التي تقع في نطاق معين من المكان والزمان. هذا إذا كان أمراً ممكناً أصلاً، فنسبة النتائج للأسباب تحدث عبر عملية فكرية تحوي سلسلة من «التجريدات». وتم أولى هذه العمليات التجريدية وأشدتها حسماً متي «تصورنا» عنصراً أو بعضاً من المكونات العلائقية «متحورة» «معدلة في اتجاه معين، ثم نسأل أنفسنا عما إذا كان (في هذه الظروف التي تغيرت على هذا النحو) من الممكن أن تتوقع النتيجة نفسها، أو أن غيرها كان يمكن أن يحدث. ويأخذ فيبر مثلاً من كتاب «إدوارد ماير» (هو الذي كتب فيبر مقاله «عن منطق العلوم الثقافية» لتقديره والرد عليه). ويقر له بالفضل في أنه الوحد الذي أبان عن «الدلالة» التاريخية العالمية للحروب الفارسية في تقدم الثقافة الغربية، بطريقة متاز بالحيوية والوضوح). كيف يحدث ذلك من الوجهة المنطقية (أي عملية التجريد السابقة ذكرها)؟ إنها تحدث على التحو التالي: فشمة «قرار» (Decision)، أو حسم، قد اتخذ بين «إمكانتين»: أولاهما تقدم ثقافة ثيوقراطية دينية، كانت بداياتها في الأسرار والغيبات والمعجزات، تحت رعاية الحماية الفارسية، وتسود حيث يكون الدين القومي أداة للسيطرة والحكم، مثلما هي الحال مع اليهود. أما «الإمكانية» الثانية فقد تمثلت في غلبة الأفكار الهيلينية الحرة، التي توجهت نحو هذا العالم، ومنحتنا تلك القيم الثقافية التي لا نزال نستمد منها العون^(٢٢). وقد حسم الأمر في معركة «ماراثون» التي كانت الشرط المسبق (Precondition) لتقدم الأسطول الإتيكي، ومن ثم التقدم اللاحق لحرب التحرير، وخلاص استقلال الثقافة الهيلينية، والحافز الإيجابي لبدايات التاريخ العربي. وبما أن هذه المعركة قد «حسمت» بين هاتين «الإمكانتين»، فقد كان هذا هو المبرر الوحيد لاعتامنا بها من الوجهة التاريخية؛ إذ بدون تقدير لهذه الإمكانيات يستحيل علينا أن نقرر شيئاً عن «دلالتها» أو أهميتها.

وقد أفاد الكثير من المؤرخين بهذه الطريقة القائمة على تقدير «الإمكانيات»، ولكن بطرق متفاوتة من الاتساق؛ إذ يقدم «كارل هامب» (Hampe) مثلاً عرضاً مستنيراً «للدلالة» التاريخية لمعركة «توليا كوتسا» (Toglia Cozza)؛ فعلى أساس من اعتبار مختلف الإمكانيات، فإن الحسم يبيها (وهو الذي صنعته المعركة) كان حاصلاً «عرضياً» تماماً (على أن يعني العرض ما قد حدده أحدات فردية تكتيكية)، ثم لا يليغ الضغط أن يصيب حجته، حينما يضيف قائلاً: «ولكن التاريخ لا يعرف إمكانيات». ويحجب فيبر عن ذلك بقوله: «إن العملية التي أدركت على أنها خاصة بمبادئه، حتمية، تصبح « شيئاً موضوعياً»، لا يعرف شيئاً عن «الإمكانيات»؛ لأنها لا «تعرف» شيئاً عن المفاهيم والتصورات. ولكن «التاريخ» لا بد أن يمترن بالإمكانيات، إذا ما افترضنا أنه يسعى إلى أن يكون علمًا؛ ففي كل سطر من سطور أي مؤلف في التاريخ، وفي كل انتقاء للوثائق، هناك (أو يجب أن يكون) «أحكام للإمكانية» (Judgments of Possibility) (٢٣).

ويوضح فير مفهومه عن أحكام الإمكانية هذه من خلال الإجراءات المنهجية التي تتبع لإقرارها؛ فهي تبدأ أولاً لدى الباحث بالقيام بما يمكن أن يسمى «بالأبنية الفرضية الخيالية» التي تعتمد في هذا الصدد على استبعاد عنصر أو أكثر من عناصر «الواقع» الذي يوجد بالفعل، كما تعتمد على بناء عقلي لمحى من الأحداث، يعمد الباحث إلى تغييره من خلال عمليات من التحويل والتتعديل، يجريها على واحد أو أكثر من «الشروط». فهذه إذن عملية «تجريد». وتتقوم هذه العملية من ثابتاً تحليل وعزل عقلي للعناصر المكونة للمعطيات المتاحة على نحو مباشر، والتي تتحذى على أنها مركب (Complex) من العلاقات العلية المكنته، وينبغي أن تتوح في تأليف (Synthesis) للمركب العلوي «الواقعي» (ويقصد به الحقيقي هنا). وهذه العملية تحول «الواقع» المعطى إلى «بناء (تعقل) افتراضي»؛ لكي يجعل منه واقعة تاريخية. وكما يقول جوته: «النظرية متضمنة في الواقع».

«أحكام الإمكانية» إذن، هي القضايا التي تتعلق بما «قد كان» يحدث، عند استبعاد شروط معينة أو تحويلها. وتُبلغ هذه الأحكام بمقتضى ضروب من العزل والتعيم. وهذا يعني أننا نخل (de-compose) «المعطى» إلى «مكونات»، بحيث يصدق على كل منها «قاعدة تجريبية» (Empirical rule). ومن هنا يمكن أن تتعين نتيجة كل منها مع حضور الأخرى «شروط»، «يمكن توقعها» وفقاً لقاعدة تجريبية. وحكم الإمكانية بهذا المعنى هو الرجوع المستمر إلى القاعدة التجريبية^(٢٤).

إن مقوله «الإمكانية» إذن، لا تستخدم عند فير على نحو «سالب» (Negative)؛ فهي ليست تعبراً عن جهلنا أو عن معرفتنا الناقصة، مقابل الحكم التقريري (Assertative)، أو اليقيني (Apodictic)^(*)، بل هي بالأحرى، وعلى الضد من هذا، تعني الرجوع إلى معرفة إيجابية «لقوانين الحوادث»، أو كما يقولون: «للمعرفه النومولوجية»^(٢٥).

ولا تؤدي مقوله «الإمكانية الموضوعية» في نظر فير إلى إنكار المعرفة العلية، بإدخال الإمكانيات، كما لا تعني قط فتح الباب أمام الأحكام الذاتية المتعسة في التاريخ؛ فالحكم على الإمكانية، «الموضوعية» يسمح «بالتدريج». ويمكن للمرء أن يكون لنفسه فكرة عن العلاقة المنطقية التي تتضمنه، إذا ما التمس معونة المبادئ المطبقة في تحليل «حساب الاحتمال»^(٢٦).

ومهما يكن من أمر مقوله «الإمكانية الموضوعية» القائمة على «أحكام الإمكانيات» التي تعتمد بدورها على الأبنية الفرضية العقلية التي ينسجها الخيال والتجريد معاً، فإنها وسيلة أو خطوة من بين وسائل وخطوات تُفضي في النهاية إلى تشكيل «النطط المثالي» الذي يصلح في كل المجالات العلمية الإنسانية، على كافة مستوياتها. فشلة أنماط مثالية تتوجه بالدراسة لمفردات تاريخية، وأنماط مثالية تشير إلى عناصر مجردة من الواقع التاريخي، وأخرى تقوم بصياغة عامة للسلوك الإنساني. ويمثل النوع الأول صياغة تصورية واضحة المعالم لمفردات تاريخية حدثت بالفعل، كالرأسمالية الغربية. وأما النوع الثاني، فيشير إلى مجموعة من الأبعاد والعناصر التي جردت من الواقع التاريخي، وتوجد في كثير من مراحل التاريخ، كالبيروقراطية. فإذا ما

تناول النوع الأول كياناً تاريخياً فعلياً لا يتشابه مع غيره ، فإن النوع الثاني يعالج جانباً من النظم الاجتماعية ، تردد له أمثلة عديدة عبر فترات التاريخ . وهو بذلك أشد تجريداً من النوع الأول ، بينما يعني النوع الثالث بتنميـط الفعل الاجتماعي ، ويعـد بذلك أعلى مستويات التجريـد^(٢٧) .

وعلى الرغم من أن السمات المميزة المكونة للنمط المثالي قد تم إدراها وتصورها على نحو انتقائي ، على أساس من قيم الباحث ، إلا أن فيـر يعتقد أنه حـالـاً تكـتمـلـ هـذـهـ الأـغـاطـ وـتـحدـدـ ، فإنـ مـنـ المـكـنـ أنـ يـسـتـخـدـمـهاـ الـبـاحـثـونـ ، بهـدـفـ درـاسـةـ المـوـاقـعـ وـالـحـوـادـثـ الفـرـيدـةـ . فالـمـوـضـوعـيـةـ إذـنـ فيـ نـظـرـهـ متـيسـرـةـ ، عـلـىـ الأـقـلـ ، إـلـىـ هـذـاـ المـدىـ وـتـلـكـ الـدـرـجـةـ^(٢٨) .

وتواجه العلم في نظر فيـرـ الطـبـيـعـيـ وـالـإـنـسـانـيـ . مشـكـلةـ الـأـنـتـقـاءـ منـ الـعـالـمـ الـلـامـحـودـ لـلـمـعـطـيـاتـ . فإذاـ كانـ مـبـدـأـ الـأـنـتـقـاءـ فيـ الـعـلـمـ الطـبـيـعـيـ مـعـكـومـاـ بـالـظـواـهـرـ المـطـرـدـةـ المـتـكـرـرـةـ الـوقـوعـ ، فإنـ مـبـدـأـ الـأـنـتـقـاءـ فيـ الـعـلـمـ الـإـنـسـانـيـ (ـالـثـقـافـيـةـ) مـشـرـوطـ بـمـبـدـأـ «ـالـإـنـاطـةـ بـالـقـيمـ»ـ ، أيـ وجـوبـ درـاسـةـ الـظـواـهـرـ الـتـيـ تـتـصـلـ بـالـقـيمـ الـتـيـ نـعـنـىـ بـهـاـ .

وهـنـاـ يـجـدـرـ بـنـاـ أـنـ تـنـوـفـ لـنـتـأـمـلـ مـوـقـفـهـ مـنـ «ـالـحـيـدـةـ الـخـلـقـيـةـ»ـ الـتـيـ يـرـيدـ بـهـاـ اـسـتـبـعـادـ أحـكـامـ الـقـيمـةـ مـنـ الـعـلـمـ الـإـنـسـانـيـ ، لـكـيـ تـغـدوـ مـفـهـومـاتـهاـ مـتـحـرـرـةـ أـوـ خـالـيـةـ مـنـ الـقـيمـةـ . وـهـوـ مـوـقـفـ قـدـ يـبـدـوـ مـلـتـبـساـ إـذـ ماـ تـذـكـرـنـاـ توـكـيـدـهـ إـلـاـحـاـهـ عـلـىـ «ـالـأـفـكـارـ الـقـيمـيـةـ»ـ ، فـيـاـ سـلـفـ مـنـ عـرـضـنـاـ لـوـجـهـ نـظـرـهـ مـنـ الـمـوـضـوعـيـةـ فيـ الـعـلـمـ الـإـجـتـاعـيـ ؛ فـأـحـكـامـ الـقـيمـةـ فيـ نـظـرـهـ هـيـ الـتـقـوـيـاتـ الـعـلـمـيـةـ لـلـطـابـعـ الـمـرـضـيـ ، أـوـ غـيرـ الـمـرـضـيـ ، لـلـظـواـهـرـ الـخـاصـةـ لـمـارـسـتـاـ . أـمـاـ الـمـشـكـلةـ الـمـضـمـنـةـ فيـ خـلـوـ الـعـلـمـ مـنـ أـحـكـامـ الـقـيمـةـ ، فـهـيـ لـاـ تـعـلـقـ قـطـ بـإـلـانـتـنـاـ . سـوـاءـ فيـ الـبـحـثـ أـوـ التـدـرـيـسـ . عنـ تـسـلـيـمـنـاـ لـأـحـكـامـ الـقـيمـيـةـ الـعـلـمـيـةـ الـمـسـتـبـطـةـ مـنـ الـمـبـادـيـءـ الـخـلـقـيـةـ ، أـوـ الـمـثـلـ الـعـلـيـاـ الـثـقـافـيـةـ ، أـوـ الـنـظـرـةـ الـفـلـسـفـيـةـ ؛ فـمـثـلـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ لـاـ يـكـنـ أـنـ تـنـاقـشـ عـلـمـاـ ؛ لـأـنـهـ مـسـأـلـةـ تـقـومـ عـلـمـيـ ، لـاـ يـكـنـ أـنـ تـحـمـ بـشـكـلـ قـاطـعـ^(٢٩) .

فـهـوـ يـبـرـزـ إـذـ بـيـنـ نـوـعـيـنـ مـنـ الـأـحـكـامـ أـوـ الـقـضاـيـاـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـالـقـيمـ :ـ أـوـهـمـاـ (ـوـهـيـ الـذـيـ يـرـتـضـيـهـ الـعـلـمـ)ـ الـقـضاـيـاـ الـتـيـ تـسـتـبـطـ مـنـطـقـيـاـ ، وـتـنـاـولـ الـوـقـاعـ الـتـجـريـبـيـ . وـثـانـيـهـمـاـ أـحـكـامـ الـقـيمـةـ الـعـلـمـيـةـ ، أـوـ الـأـخـلـقـيـةـ ، أـوـ الـفـلـسـفـيـةـ .

وـيـجـدـرـ بـالـلـاحـظـةـ أـنـ فيـرـ لمـ يـعـنـ بـتـجـلـيـةـ هـذـاـ الفـارـقـ إـلـاـ فيـ مـجـالـ التـدـرـيـسـ ، سـوـاءـ فيـ مـقـالـتـهـ عـنـ مـعـنـيـ الـحـيـدـةـ الـخـلـقـيـةـ ، أـوـ فيـ مـحـاضـرـتـهـ الشـهـيرـةـ عـنـ «ـالـعـلـمـ كـمـهـنـةـ»ـ . وـلـذـكـ يـلـتـقـطـ كـلـ أـمـثلـتـهـ وـمـبـرـرـاتـهـ مـنـ مـجـالـ الـتـعـلـيمـ فيـ الـجـامـعـةـ ، وـلـيـسـ مـنـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ ، خـاصـةـ أـنـ هـذـنـ الـمـقـالـيـنـ قـدـ صـدـرـاـ أـثـنـاءـ الـحـربـ الـعـالـيـةـ الـأـوـلـيـ (ـ١٩١٧ـ)ـ ، حـيـثـ كـانـتـ الـمـنـاقـشـاتـ بـيـنـ الـأـسـاتـذـةـ وـالـطـلـابـ مـخـتـدـمـةـ حـوـلـ وـجـهـاتـ نـظـرـ مـتـضـارـبـةـ فيـ شـؤـونـ السـلـامـ وـالـحـربـ وـالـمـفـاـوـضـاتـ . غـيرـ أـنـاـ يـكـنـ أـنـ نـطـقـ حـكـمـهـ بـوـجـهـ عـامـ عـلـىـ مـجـالـ الـتـعـلـيمـ وـالـبـحـثـ .

وـيـعـارـضـ فيـرـ الرـأـيـ الـذـائـعـ الـاـنـتـشارـ الـقـائلـ بـأـنـ «ـالـمـوـضـوعـيـةـ»ـ الـعـلـمـيـةـ تـتـحـقـقـ بـقـابـلـةـ مـخـتـلـفـ الـتـقـوـيـاتـ الـوـاحـدـ مـنـهـاـ بـالـآـخـرـ ، وـاـصـطـنـاعـ لـوـنـ مـنـ الـمـصالـحةـ أـوـ التـوـفـيقـ الـذـيـ يـشـبـهـ مـاـ يـصـنـعـ رـجـلـ الـسـيـاسـةـ ؛ـ فـلـمـهـةـ

الأساسية هي أن يفصل الأستاذ أو الباحث بين إقرار الواقع التجربة (التي تتضمن سلوك الباحث «الموجه بالقيمة») وإيمانها ، وبين تقوياته العملية الخاصة ، أي تقويه لهذه الواقع من حيث إثارتها رضاه أو استياءه (وهي الواقع تتضمن بطبيعة الحال التقويات الخاصة بالأشخاص التجربيين الذين يشكلون موضوعات البحث). فهذا الأمران مختلفان منطقياً ، ومعاملتهما على أنهما شيء واحد يعتبر خلطاً بين مشكلات غير متجانسة كلية^(٢٠) ؛ فأخذ موقف سياسي وعملي شيء ، والقيام بتحليل علمي للأبنية السياسية وموافق الأحزاب شيء آخر تماماً^(٢١) . ويجب أن يتحلى الأستاذ (أو الباحث) بالاستقامة الفكرية التي تؤهله للتميز بين أمرين مختلفين قام الإختلاف : بين سرد الحقائق ، وعرض الواقع ، وتبين العلاقات الرياضية أو المنطقية ، وتقرير البنية الداخلية لقيم الثقافية من جهة ، وبين الإجابة عن أسئلة تتعلق بقيمة الثقافة وعناصرها الفردية ، وعن السؤال المتعلق بكيفية تصرف المرأة داخل ثقافتها وجهازه السياسي^(٢٢) . ولا مناص لرجل العلم عندما يقحم حكمه القيمي الشخصي في مسائل العلم من أن تبطل لديه قدراته على التفهم الكامل للحقائق والواقع^(٢٣) .

ولعل أفضل ما يوضح معنى الحقيقة الخلقية عند فيبر عبارة «فركمایستر» القائلة بأن «استخدام العالم الاجتماعي للمصطلحات القيمية كمقولات تفسيرية ، لا يعني أنها تعبيرات عن تقوياته واحتياطاته وميوله الخاصة ، بل ينبغي أن يكون استخدامه تفسيراً للالتزامات القيمية الرئيسة الباطنة في الطواهر نفسها ، والتي ينبغي أن يكون إدراها وكشفها خاصعاً لأشد ضروب الأختبار والفحص دقةً وشجاعة ، عن طريق تحليل الواقع نفسه».

المواضيع :

- (٢٧) د. محمد عارف ، النهج في علم الاجتماع ، الجزء الأول ، ١٩٧٢ ، ص ٦٩ .
- (٢٨) ماكس فيبر ، صفة العلم ، ترجمة أسد رزوق ، ص ٤٧ .
- (٢٩) المراجع السابق ، ص ٤٩ .
- (٣٠) المراجع السابق ، ص ٥٥ .
- (*) اكتفى فيبر بإيراد هذا المصطلح في هذا المقال (١٩٠٤) ، دون أن يوضح لنا طريقة استخدامه ، ولكنه عرض له بتفصيل وتركيز في مقال لاحق له هو «دراسات نقدية في منطق العلوم الثقافية» (١٩٠٥) ، وسيرد تفصيله في موضعه الملام بعد قليل .
- (*) سبق أن فرق كانت بين ثلاثة أنواع من الأحكام من حيث «الجهة» (Modality) ، هي : الإشكالية (الاحتالبة) (Problematic) ، والخبرية (التقريرية) (Assertive) ، واليقينية (Apodictic) .

M. Weber, **Methodology of the Social Sciences**, P. 72.

- (١) Ibid., P.80.
- (٢) Ibid., P.81.
- (٣) Ibid., P.22.
- (٤) Ibid., P.76.
- (٥) Ibid., P.88.

Loc. Cit.	(v)
Ibid. , P.78.	(۸)
Ibid. , P.82.	(۹)
J. Rex, Key Problems of Sociological Theory , PP.157-158.	(۱۰)
M. Weber, Op. Cit. , PP.78-79.	(۱۱)
Ibid. , P.80.	(۱۲)
Ibid. , P.78.	(۱۳)
Ibid. , PP.83-84.	(۱۴)
Ibid. , P.84.	(۱۵)
Ibid. , P.90.	(۱۶)
Hutcheon, «Sociology and the Problem of Objectivity», Sociology and Social Research , PP.158-9.	(۱۷)
M. Weber, Op. Cit. , P.90.	(۱۸)
Ibid. , P.43.	(۱۹)
Ibid. , PP. 167-168.	(۲۰)
Ibid. , PP. 169-171.	(۲۱)
Ibid. , P. 171.	(۲۲)
Ibid. , P. 173.	(۲۳)
Loc. Cit.	(۲۴)
Ibid. , P. 174.	(۲۵)
Ibid. , PP. 181-182.	(۲۶)
Hutcheon, Op. Cit. , P. 159.	(۲۷)
Ibid. , P.1.	(۲۸)
Ibid. , PP. 10-11.	(۲۹)